**الشركة العامة للصوامع والتخزين**
**ش. م .م**
**قطاع الشئون المالية**
العنوان : ١ ميدان السواح - خلف قصر القبة - القاهرة

**General co. for silos & storage**
خ البورصة
. Fax. 22845567

**السيد الأستاذ/ مدير عام الافصاح**
**بورصة الأوراق المالية**
**تحية طيبة وبعد،،،**

نتشرف بأن نرفق طيه رد الشركة على تقريرى مراقبى الحسابات ( الجهاز المركزى للمحاسبات – المراقب الخارجى )عن القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

رجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باللازم ،،،،

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**التوقيع (** )

**لواء / ياسر محمد مرسى هيكل**

الرئيس التنفيذى للشركة العامة للصوامع والتخزين

الشركة العامة للصوامع والتخزين
قطاع الشئون المالية
تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢٩
صادر ٢٦٢٩ مرفقات ( )

# رد الشـــــركة
# على تقرير مراقب الحسابـات
## (إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب بالجهاز المركزى للمحاسبات)
## عن القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ م

| الملاحظـــــة | الســـــرد |
|---|---|
| ***تضمنت حسابات الاصول الثابتة ما يلى :***<br>- بلغ رصيد الأصول الثابتة فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٣٠٤,٥ مليون جنيه والذى تم جرده بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت اشرافنا على جانب منه كما تم مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ( بعد خصم مجمع اهلاكها نحو ٦٤٨,٧ مليون جنيه ) بنسبة ٣١,٩% من اجمالى التكلفة البالغة نحو ٩٥٣,٢ مليون جنيه حيث ان اغلب الاصول انتهى عمرها الافتراضى ولازالت تعمل والتى لم تفصح الشركة عن قيمتها بالايضاحات المتممة للقوائم المالية وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة واهلاكاتها فقرة (٧٩) بند (ب) كما لم تقم الشركة بناء على ما سبق باعادة تقدير الاعمار الانتاجية لاصولها بالمخالفة للفقرة (٥١) من ذات المعيار<br>**يتعين مراعاة ما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها واجراء التصويبات اللازمة مع الاخذ فى الاعتبار ما يقضى به معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . |
| - تم حساب أهلاك الأصول الثابتة وفقا لمعدلات الإهلاك المحسوبة فى الاعوام السابقة بنحو ٢٩ مليون جنيه بواسطة برنامج الحاسب الالى المعد بمعرفة الشركة دون اعتماده من السلطة المختصة .<br>**يتعين اعتماد برنامج الحاسب الالى من السلطة المختصة.** | جارى إستكمال برنامج الحاسب الآلى وسيتم العرض على السلطة المختصة للاعتماد بعد الإنتهاء من البرنامج |
| - نحو ١١٠ مليون جنيه قيمة تكلفة مشروع تطوير وتأهيل صومعة ٨٥ بالاسكندرية التى تم اضافتها بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٣٠ دون استبعاد قيمة الاجزاء المستبدلة بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها - فقرات (١٣ ، ٦٧ ، ٧٠) .<br>**يتعين استبعاد قيمة الاجزاء المستبدلة من الصومعة المذكورة تطبيقا لمعيار المحاسبة المصرى المشار اليه .** | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |
| - نحو ٢٥ مليون جنيه قيمة التكلفة الاستثمارية لمشروعات اقامتها الشركة بمنطقة سفاجا ولم يتم الاستفادة منها وتشغيلها لتحقيق عوائد ومنها ما يلى :<br>*نحو ٢١,٧مليون جنيه تمثل التكلفة الاستثمارية لانشاء المنطقة الجمركية الجديدة بسفاجا والبالغ مساحتها نحو ٣٠٦٩٠ م٢ والمتضمنة عدد ٣ اجهزة للكشف على البضائع | بالنسبة للمنطقة الجمركية بسفاجا فقد صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (١٧٥) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ باعتبار المساحة المذكورة دائرة جمركية |

| | |
|---|---|
| والحقائب بتكلفة نحو ٩,٥٤٦ مليون جنيه ( جهاز أكس راى ٦,٦٥٧ مليون جنيه ، جهاز كشف البضائع ٢,٦١٤ مليون جنيه ، جهاز كشف الحقائب ٢٧٥ الف جنيه ).والتي تم تعليتها لحساب الاصول بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣٠ ولم يتم الاستفادة منها وتمثل راس مال عاطل منذ ٤ سنوات بالرغم من صدور قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (١٧٥) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ باعتبار المساحة المذكورة دائرة جمركية وقد افاد السيد اللواء الرئيس التنفيذى للشركة انه<br>*بالنسبة للجهاز AstrophysicsXIS – DV200KV يمبلغ ٢,٩٨ مليون جنيه المورد من شركة كابيتال مصر وبتاريخ ٢٠٢١/٨/٥ صدرت عقود التوريد ارقام (٩٦/٩٥/٩٤) ولم يتم الافراج عن الضمان النهائى بمبلغ ٢٩٨ الف جنيه وتم مده حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ، افادت الشئون القانونية انه تم اقامة دعوى ضد المورد برقم ٤٥٤ لسنة ٢٠٢٥ وقضى فيها بجلسة ٢٠٢٥/٩/١٨ بالزام المورد باسترداد الجهاز محل الدعوى ورد مبلغ ٢,٩ مليون جنيه ثمن الجهاز والفوائد القانونية ٤% من تاريخ المطالبة فى ٢٠٢٥/٧/٦ وحتى تاريخ السداد .<br>*بالنسبة لجهاز (XIS151DV200KV) بمبلغ ١٩٠ الف دولار المعادل لمبلغ ٦,٧ مليون جنيه المورد من شركة كوم تك قامت الشركة الموردة بسداد قيمة التامين النهائى بمبلغ ٤٥٦ ألف جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٣ افادت الشئون القانونية انه تم اقامة دعوى ضد المورد برقم ١٠٥٣ لسنة ٢٠٢٤ مدنى شمال القاهرة ضد المورد واحيلت للخبراء ولم تناقش حتى تاريخه .<br>*صدر قرار مجلس الادارة رقم (١٤١) بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣٠ المتضمن اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الشركة الموردة لاجهزة XRAY (شركة كوم تك ) لعدم مطابقة الجهاز لمعايير مصلحة الجمارك وتم ابلاغ جهاز حماية المستهلك .<br>*تقدمت الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٨ ببلاغ للسيد المستشار النائب العام واحيل لنيابة الاميرية برقم ٦٧٧٤٦ وما زال قيد الفحص وذلك تنفيذا لقرار مجلس ادارة الشركة رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٥ باحالة المخالفات التى شابت شراء تلك الاجهزة للنيابة العامة<br>ويتصل بذلك قيام الشركة بتحمل مصروفات تأمين بنحو ١٠٧ الف جنيه للتعاقد مع شركة رويال للتأمين لاصدار وثيقة تامين لصالح الشركة القابضة المصرية لصوامع والتخزين لضمان الشركة لدى الجمارك بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لتشغيل المنطقة الجمركية المذكورة .<br>*نحو ٣,٢٥٣ مليون جنيه تمثل التكلفة الاستثمارية لانشاء عدد ١٨ محل لعمل مركز تجارى على سور العمارتين الملحقين بصومعة سفاجا بجوار ميناء سفاجا البحرى والتى تم | وتسعى الشركة على كافة المستويات لتشغيل المنطقة حيث تم عقد أكثر من اجتماع مع أكثر من شركة متخصصة فى هذا المجال ومع شركات التخليص الجمركى للوصول إلى اتفاق لتشغيل المنطقة<br><br>تم الاستئناف من قبل شركة كابيتال مصر برقم ٨٨٨ لسنه ٢٩ ق استئناف شمال القاهرة جلسة ٢٠٢٥/١١/٢٣ .<br><br>بالنسبة لصدرو قرار مجلس الادارة رقم (١٤١) بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣٠ ضد الشركة الموردة لاجهزة XRAY (شركة كوم تك ) تم تقديم شكوى لدى جهاز الغش التجارى ضد شركة كوم تك قيدت برقم ٧ لسنة ٢٠٢٥ وانتهت بأحالة الممثل القانونى لشركة كوم تك للنيابة لارتكابة لاحدى الجرائم المنصوص عليها بقانون الغش التجارى واقامة شركتنا الدعوة رقم ١٠٥٣ لسنه ٢٠٢٥ مدنى شمال القاهرة ضد شركة كوم تك لالزامها برد مبلغ ١٧١ ألف دولار نظير توردهم جهاز غير مطابقة امام لجنه الخبراء للتقرير .<br><br>لم يتم تجديد هذه الوثيقة لصالح الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين .<br><br>سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم لتحقيق الاستغلال الامثل لهذه الأصول مع الاحاطة بان الشركة |

| | |
|---|---|
| تعليتها لحساب الاصول بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣١ ، وحتى تاريخه لم تتمكن الشركة من استغلال هذه المحلات . **يتعين بحث ما سبق والعمل على استيفاء الاشتراطات اللازمة لتشغيل الدائرة الجمركية ومتابعة الاجراءات القانونية سالفة الذكر والاستفادة من المحلات التجارية بما يعود بالنفع على الشركة حيث انها تمثل راس مال عاطل واهدار لاموال الشركة لعدم تحقيق اى عوائد ومواقاتنا بأسباب عدم التشغيل مع مراعاة ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول وما يترتب على ذلك من اثار مالية.** | تسعى للتعاقد مع القطاع الخاص لتشغيل واستغلال هذه الاماكن بما يعود بالنفع على الشركة ٠ |
| -عدم الحصول على التعويض المستحق عن بعض الاراضى المنزوع ملكيتها ومنها :-<br>*مساحة ٩٠٨٦٠ م٢ (وفقا لاخر رفع مساحى) والتى مازالت مدرجة بسجل الأصول الثابتة للشركة (ارض مجمع السلام) والمنزوع ملكيتها للمنفعة العامة من ارض مجمع السلام بالعامرية لإنشاء كوبري الطريق الدولى الساحلى والصادر بشأنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٨١٥٩ لسنة ٢٠٠٥ مدنى كلى ، ضد محافظة الإسكندرية وآخرين تم رفضها وتم استئناف الحكم بالدعوى رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق ، وقد صدر حكم لصالح الشركة بأحقيتها فى مبلغ ٣٧,١٤٢ مليون جنيه بخلاف فوائد قانونية بنسبة ٤% من تاريخ صدور الحكم حتى الوفاء وقد تم الطعن بالنقض برقم (٩٣/٥٢٧٢ ق – مدنى) مقام من السيد المهندس وزير الاسكان مازالت متداولة .<br>*مساحة ٦٨٩,٥ م٢ المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتى المريوطية ومنطقة السبتية والمرفوع بشأنهما الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ، ورقم ٢/٥٨٥٢ق استئناف شمال ضد محافظة القاهرة وصدر عنها حكم نهائى فى ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بالتعويض عن هدم المبنى المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعيدت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتي تاريخه .<br>*ارض منطقة السبتية بمساحة ٦١٢٠م٢ التي تشغلها الشركة بميدان رمسيس – محافظة القاهرة والتى قامت الشركة بالإخلاء الطاريء لها وتسليمها الي الجهات المختصة لتنفيذ أعمال تطوير وتجميل منطقة ميدان رمسيس بوسط القاهرة ، لازالت الاصول الثابتة تتضمن نحو ١٠,٥ الف جنيه تمثل القيمة الدفترية | جارى متابعة تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة بمعرفة القطاع القانونى بالشركة ٠<br>هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية ويتم متابعتها من القطاع القانونى بالشركة ٠<br>جارى متابعة حصول الشركة على التعويض المناسب عن أرض السبتية حيث تم تقديم اصول المستندات لادارة نزع الملكية لاستكمال الاجراءات المتبعة لصرف التعويض طلب من الشركة تقديم نموذج ١٩ شهر عقارى على عقد البيع المشهر برقم ٧٧٩ لسنة ١٩٠٣ توثيق ضونى القاهرة ٠ |

| | |
|---|---|
| لأراض.<br>**يتعين ضرورة دراسة ما سبق واتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل الحصول على التعويضات المقررة عن المساحات المنزوع ملكيتها ، وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن** | |
| ***تضمن حساب التكوين الاستثماري ما يلي :***<br>- نحو ١٠٩٩ مليون جنيه قيمة المنصرف لأنشاء صومعة معدنية سعة ١٠٠طن قمح بميناء غرب بورسعيد مقاولة شركة الرواد الهندسية الحديثة (المكون المحلى والممول ذاتيا بمعرفة الشركة ) واستيراد معدات الصومعة من شركة كامبريا و استيراد عدد ٢ شفاط قدرة ٦٠٠ طن/ساعة من شركة نيرو الالمانية حيث يمثل (المكون الاجنبى والممول من خلال قرض من صندوق الاوبك للتنمية الدولية رقم (p١٣٧٤٧ )) بمبلغ ١٤ مليون دولار وبلغ المستخدم منه حتى تاريخ القوائم المالية نحو ١٣,٤٠٥ مليون دولار المعادل نحو ٦٦٥,٨ مليون جنيه بمدة تنفيذ ١٨ شهر من تاريخ استلام الدفعة المقدمة فى ٢٠٢٢/٤/٢ هذا ولم يتم استلام الاعمال حتى تاريخه مما يعني تأخر الشركة المنفذة في تنفيذ الأعمال المطلوبة وفقا للجدول الزمني وقد افاد السيد اللواء الرئيس التنفيذى للشركة ان التاخير يرجع لمقاول التنفيذ وانه تم الانتهاء من انشاء الصومعة وجارى اجراء تجارب التشغيل بالاحمال حتى يتم الاستلام النهائى للصومعة وقد قامت الشركة خلال شهر فبراير ٢٠٢٥ تم تفريغ كمية حوالى ٢٢,٦٠٧ الف طن قمح ( الباخرة ليجند) وطالبت شركة الرواد الشركة بالإسراع فى توفير الكمية المطلوبة من الحبوب لبدء الاختبارات التشغيلية وتم شفط وتفريغ وتخزين كمية ٦٥ الف طن الباخرة وادى الكرنك رحلة ٢٠٢٥/٧/١٥.<br>**يتعين موافاتنا بما تسفر عنه تجارب التشغيل من نتائج مع تطبيق شروط التوريد والتعاقد ،.** | تم الانتهاء من إنشاء الصومعة وجارى اجراء تجارب التشغيل بالاحمال حتى يتم الاستلام النهائى وسيتم موافاتكم بما تسفر عنه تجارب التشغيل بالاجمالى من نتائج. |
| - لم يتم إرسال مصادقات للعملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة ببعض قطاعات ومناطق الشركة حتى تاريخه او التاخر فى ارسالها للبعض الاخر كما لم يتم إجراء المطابقات الواجبة مع معظم الشركات والجهات الأخرى المتعاملة مع الشركة ، وقمنا باتباع اجراءات المراجعة البديلة وفقا لما يقضى به معيار المراجعة المصرى رقم (٥٠٠) ادلة المراجعة - فقرة (٢٥).<br>**يتعين الإلتزام ضرورة إرسالها فى وقت مناسب يسمح بتلقى ردود عنها مع إجراء المطابقات الواجبة للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة في ٢٠٢٥/٦/٣٠.** | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |
| ***تضمن حساب المخزون ما يلي:-***<br>- وجود كمية من اصناف قطع الغيار(جديدة) تخص اعمال تطوير صومعة ٨٥ بمخزن قطع الغيار الفرعى | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . |

| | |
|---|---|
| للصومعة بميناء الاسكندرية منذ اكثر من عام ولم تقم الشركة بحصرها واضافتها لرصيد المخزن حتى تاريخه الامر الذى يضعف من اعمال الرقابة عليها (قواطع تيار – اجهزة سويفت – درافيل .....).<br>**يتعين حصر وتصنيف الاصناف قطع الغيار المشار اليها واثباتها بالدفاتر والسجلات لاحكام الرقابة.** | |
| - لم تقم الشركة بتحديد القيمة الدفترية لكمية كبيرة من اصناف مرتجعات قطع غيار الشفاط P1 والذى تم فكها وارجاعها للمخزن وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون - فقرات ارقام (٩ ، ١٠) ومنها (بكر لم وفرد - ونش رفع – خطوط مواسير كاملة – ناقل جنزيرى كامل ....).<br>**يتعين بحث ما سبق واجراء التصويب اللازم فى ضوء ما يشير اليه معيار المحاسبة المصرى سالف الذكر عاليه .** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة . |
| ***تضمنت حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية (عملاء وموردين) ما يلى :***<br>-لازال لم يتم إجراء بعض المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معظم أرصدتها الظاهرة بحساب العملاء والموردين فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ والبالغة نحو ١٢٣٠,٦ مليون جنيه مديناً ، نحو ١١٧٠,٧ مليون جنيه دائناً والمتضمن باقى قيمة العجز الخاص بموردين قمح محلى موسم ٢٠١٦ بنحو ٣٨٣,٤ مليون جنيه وقد تبين الاتى:<br>-أخر مطابقات مالية تم إجروها مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معاملات القمح المستورد عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/٦/٣٠ في حين تم إجراء المطابقات الكمية عن السنوات التالية وحتي العام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/٦/٣٠ هذا ولم يتم تسوية الفروق الناتجة عن أخر مطابقة مالية سالفة الاشارة حتى تاريخه والتى تتمثل اهمها فى:-<br>*نحو ١٤,١ مليون جنيه (مديناً) قيمة مصاريف أدارية بواقع ٢%عن نقليات منفذه بمعرفة سيارات الشركة عن الاعوام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وشهر ديسمبر ٢٠١٩ يقابلها رصيد بذات القيمة بحساب الأرصدة الدائنة الأخري مرحلة منذ سنوات تعترض الهيئة العامة لسلع التموينية علي سدادها مرفوع بشأنها دعوى قضائية لازالت متداولة.<br>*نحو ١,٤ مليون جنيه رصيد مدين تحت مسمي هيئة السلع التموينية(عجوزات).<br>*مطالبة الشركة الهيئة العامة للسلع التموينية بسداد مبلغ نحو ٧٢,١١٧ مليون جنيه فروق فئات الشفط والتفريغ عن الفترة من ٢٠١٥/٢/١ وحتي ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث أن | جارى التنسيق مع السادة المسئوليين بهيئة السلع التموينية لاستكمال المطابقات مع الاحاطة بانه تم اجراء المطابقة عن نشاط النقل والقمح المحلى حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وتم اجراء المطابقات لكمية القمح المستورد حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ .<br>وبالنسبة لمبلغ ١٤,١مليون جنيه فهو قيمة المصاريف الإدارية المستحقة على هيئة السلع التموينية بواقع ٢% عن نقليات جهاز نشاط النقل بالشركة فهى محل خلاف بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية ومازالت الاتصالات مع الهيئة مستمرة لحسم هذا الموضوع ، وبالنسبة لمبلغ ١,٤ مليون جنيه رصيد مدين تحت مسمي عجوزات شركات وجمعيات نقل دون إجراء المطابقة عليه. جارى إجراء المطابقة مع هيئة السلع على هذا المبلغ أما بالنسبة لمبلغ ٧٢,١١٧ مليون جنيه قيمة فروق فئات الشفط والتفريغ عن الفترة من ٢٠١٥/٢/١ وحتي ٢٠١٧/٦/٣٠ فقد تم إحالة هذا الموضوع إلى لجان فض المنازعات بوزارة العدل حيث صدر تقرير مكتب الخبراء بأحقية الشركة فى هذا المبلغ وجارى المتابعة . |

الهيئة المذكورة كانت تحاسب الشركة علي الفئات قبل تعديلها بموجب اعتماد السيد / وزير التموين والتجارة الداخلية علي توصية اللجنة المشكلة بناء علي القرار الوزاري رقم (٤٦) لعام ٢٠١٥.

*عدم حسم الخلاف للفروق الدائنة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية البالغة نحو ٢١,٧مليون جنيه قيمة كمية ٩٧٩١,٦ طن أذرة المتحفظ عليها بشونة الاعلام والمريوطية والشفاطات على الرغم من حصول الشركة على حكم فى الاستئناف رقم ٥٤٣٨ لسنة ١٥ ق شمال القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ ضد الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية والمرتبطة بهذه الكمية والزامها بسداد نحو ١٧,٨ مليون جنيه وحصول الشركة على الصيغة التنفيذية للحكم دون تنفيذ الحكم وإتخاذ الإجراءات اللازمة للحجز علي البنوك والممتلكات.

*نحو ٣,٩ مليون جنيه قيمة مستحقات الشركة عن مصروفات إعادة تصدير الباخرة تيوفورس التابعة لشركة التجار المصريين.

*تضمن حساب الموردين ( دائن ) بنحو 4.3 مليون جنيه بأسم/ الهيئة العامة للسلع التموينية (عجوزات ) يمثل قيمة عجوزات تم خصمها من شركات وجمعيات وموردي النقل وتعليتها لحساب الهيئة المذكورة.

***تضمنت حسابات موردين قمح محلى موسم ٢٠١٦ ما يلى :***

- نحو ٣٨٣,٤ مليون جنيه رصيد مدين على بعض موردى القمح المحلى قيمة المستحق عليهم طرف الشركة عن عجز الاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ مليون جنيه في حين بلغ الرصيد الدائن لها نحو ١٨,٤ مليون جنيه تمثل باقى المستحق لبعضهم عن توريدات وعمولة التسويق وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من التحقيقات عن طريق نيابة الأموال العامة او القضاء بصافى رصيد ٣٦٥ مليون جنيه وبفرق بالنقص بفرق نحو ٨٥,٣ مليون جنية عن المستحق للشركة وفقا للبيان المقدم من الشئون القانونية والبالغ نحو ٢٧٩,٧ مليون جنيه .

- تم موافاتنا من الادارة القانونية بالشركة بموقف التحقيقات الجارية بنيابة الاموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع والقضايا محل النزاع والخاصة بعجز الاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ باجمالى مستحق للشركة بنحو ٢٧٩,٧ مليون جنيه حكم عليهم بالسجن المشدد ورد مبلغ العجز معظمهم هارب (عبد العزيز الشنوفى ، محمد طرابيلى ، عماد محمود ، عوض ريض).

-

وبالنسبة لمبلغ ٢١,٧ مليون جنيه قيمة كمية ٩٧٩١,٦ طن أذرة التى تم التحفظ عليها بشونة الاعلام وبيعها بمعرفة النيابة العامة فهذا الموضوع مرتبط بحصول الشركة على حكم فى الاستئناف رقم ٥٤٣٨ لسنة ١٥ ق شمال القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ ضد الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية والمرتبطة بهذه الكمية والزامها بسداد نحو ١٧,٧٥٨ مليون جنيه وحصول الشركة على الصيغة التنفيذية للحكم وقامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة للحجز علي البنوك والممتلكات. الخاصة بالشركة الوطنية .

وبالنسبة لمبلغ ٣,٩ مليون جنيه قيمة مستحقات الشركة عن مصروفات إعادة تصدير الباخرة تيوفورس التابعة لشركة التجار المصريين جارى متابعة تحصيل المبلغ من هيئة السلع التموينية .

بالنسبة لمبلغ ٤,٣ مليون الرصيد الدائن الخاص بقيمة العجوزات التى تم خصمها من شركات وجمعيات وموردي النقل وتعليتها لحساب هيئة السلع التموينية و سيتم خصمها من مستحقات الشركة طرف هيئة السلع التموينية بعد إجراء المطابقة عليها .

وبالنسبة للتحقيقات والدعاوى الخاصة بالقمح المحلى موسم ٢٠١٦ محل دعاوى قضائية وقد صدرت أحكام نهائية ضد أصحاب المواقع وتم تنفيذ بعض الأحكام والتصالح من خلال جهاز الكسب غير المشروع وبالنسبة للأحكام الصادرة ولم يتم تنفيذها فيتم متابعة تنفيذ هذه الأحكام بمعرفة القطاع القانونى بالشركة وقد قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقها فى الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين ويتم المتابعة بمعرفة ادارة التأمين والقطاع القانونى بالشركة وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء الأحكام القضائية التى يتم تنفيذها والمطابقة مع هيئة السلع التموينية .

بالنسبة للمبلغ الخاص بصومعة الفجر (شركة التيسير) فهذا الموضوع محل دعوى قضائية ما زالت متداولة أمام القضاء

| | |
|---|---|
| -نحو ٥,٢ مليون جنيه دائنا باسم بصومعة الفجر - شركة التيسير قيمة كمية ١٦٢٥ طن من الاقماح المحلية متحفظ عليها من مباحث التموين منذ عام ٢٠١٥ حتى تاريخه وذلك بلغت تكلفتها نحو ٥,٧ مليون جنيه ومقام بشأنها دعوي قضائية ضد الشركة برقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٩ مدني شمال القاهرة ومازالت متداولة بالخبراء.<br>- نحو ٤٨٧ ألف جنيه رصيد مدين باسم الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية متوقف منذ عام ٢٠٠٨ حيث صدر الحكم فى الاستئناف رقم ١٤/٤٣٩ق فى ٢٠١٥/٣/٢بإلزام الشركة الوطنية بسداد مبلغ ٧,٨ مليون جنيه للشركة ورفض الاستئناف رقم ١٤/٤٤٦ق تجارى استئناف شمال القاهرة المرفوع من الشركة الوطنية وحتى تاريخه لم يتم تحصيل مستحقات الشركة على الرغم من صدور حكم لصالح الشركة علي النحو سالف الإشارة إليه.<br>**يتعين الافادة عن الفرق بين المديونية المستحقة على موردى القمح والمسجلة بالدفتر والمديونية المستحقة وفقا لبيان الشئون القانونية مع متابعة الإجراءات القانونية ، واخطار شركة التأمين عن القضايا التى صدر بشأنها احكام نهائية حتى يمكن الحصول على التعويض المستحق ، واجراء التسويات اللازم واثر ذلك على الحسابات المختصة .** | بالنسبة للرصيد مدين على الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية صدر الحكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ١٤/٤٣٩ ق وجارى اتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم بمعرفة القطاع القانونى بالشركة ٠ |
| ***تضمنت حسابات العملاء ما يلى :***<br>- نحو ٣,١ مليون جنيه باسم العميل/ شركة بورسعيد للمستودعات في ٢٠٢٥/٦/٣٠ (مدينا) مقابل نحو ٢,٣ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بزيادة قدرها نحو ٨٠٠ الف جنيه قيام الشركة باقامة دعوى رقم (٤٨٤٩ لسنة ٩ ق ، ٢٧٤ لسنة ١٠ ق قضاء ادارى بورسعيد ) ضد وزير المالية بصفته ، و شركة بورسعيد للمستودعات والترانزيت بشأن براءة ذمة الشركة من مبلغ ٦,٤ مليون جنيه قيمة ما يدعيه المدعى عليهم كمقابل ضرائب ورسوم جمركية عن عدد ٢٧٣ شهادة جمركية . لازالت متداولة .<br>- بلغ رصيد حساب العميل/ شركة ترانس أوشن للوجستيات المتطورة بمنطقة السويس (مدينا) بنحو ٢٠,٩ مليون جنيه مقابل نحو ٢١,٧ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بنقص قدره نحو ٨٠٠ الف جنيه ولم يتضح لنا الضمانات المقابلة لتلك المديونية خاصة فى ضوء عدم تقديم خطاب ضمان وفقا لشروط التعاقد.<br>**يتعين ضرورة حث العملاء علي سداد كافة المستحق عليهم أولا بأول منعا لتزايد رصيد** | بالنسبة لشركة بورسعيد للمستودعات الدعوة ما زالت متداولة أما القضاء للاطلاع والردوآخرها جلسة ٢٠٢٥/٦/٢١ وتم اعادتها للخبير ٠<br>جارى متابعة تحصيل مستحقات الشركة وبالنسبة للتأمين نود الإحاطة بأن العميل قام بإعداد الإنشاءات اللازمة لتجهيز المخازن المؤجرة بقيم تتجاوز الثلاثون مليون جنيه على نفقته الخاصة وقد قام العميل بسداد مبلغ ١٢,٥ مليون جنيه خلال الفترة الحالية٠ وقد شيكات بباقى المديونية المتفق عليها ٠ |

| | |
|---|---|
| **المديونية مع التنبيه على إدارة التخزين الجمركي بعدم صرف البضاعة من المخازن قبل سداد قيمة فواتير التخزين الخاصة بها وإتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو تحصيل كافة مستحقات الشركة طرفه حفاظا علي أموالها وحقوقها وما يترتب على ذلك من اثار على سيولة الشركة وعوائد استغلال تلك الاموال مع مراعاة ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول لمواجهة إحتمالات عدم التحصيل.** | |
| صدر حكم لصالح الشركة ضد الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية في الدعوي رقم ٢٠٧١ لسنة ٢٠٠٩ تعويضات شمال القاهرة بإلتزامها بسداد تعويض قدره ٢٣ مليون جنيه وتم إستئنافها من قبل الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية برقم ٥٤٣٨ لسنة ١٥ق شمال القاهرة صدر فيها حكم بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ بتعديل الحكم المستأنف بتعديل مبلغ التعويض نحو ١٧،٧٥٨ مليون جنيه وقامت الشركة بإستخراج الصيغة التنفيذية للحكم دون تنفيذه حتي تاريخه . | بالنسبة لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة ضد الشركة الوطنية جارى تنفيذ الحكم بمعرفة القطاع القانونى بالشركة ٠ |
| - نحو ٧٨٩ ألف جنيه قيمة المستحق على العميل اس تى اتش فارما قيمة ايجار تخزين ومياه وكهرباء من ٢٠٢٣/١ وحتى ٢٠٢٣/٨ ، وقامت الشركة برفع دعوى قضائية قيدت برقم ٨٦٦ لسنة ٢٠٢٥ مدنى شمال القاهرة للمطالبة بالقيمة الايجارية ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٩/٢٥ للتقرير. | تم رفع دعوة قضائية برقم ٨٦٦ لسنة ٢٠٢٥ مدين شمال القاهرة للمطالبة بالقيمة الايجارية مؤجله لجلسة ٢٠٢٥/١٠/٣٠ للتقرير ٠ |
| **يتعين تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير ، ومتابعة تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوق الشركة ، وما يترتب على ذلك من آثار مع مراعاة ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية (٢٦) الأدوات المالية والاعتراف والقياس ، رقم (٤٧) الأدوات المالية** | |
| - تضمنت الحسابات المدينة الاخرى نحو ١٤,٢ مليون جنيه باسم/ الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين لم تقم الشركة بإجراء المطابقة اللازمة عن رصيدها المدين فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ او المطالبة بالسداد حيث كانت أخر مطابقة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ بخلاف نحو نحو ٥,٤٦٤ مليون جنيه قيمة نولون نقل ادرجت بالخطأ وصحتها حسابات العملاء حيث انها تخص ايرادات نشاط جارى منها نحو ٧,٥ مليون جنيه رصيد مرحل من العام السابق والباقى يخص العام الحالى ولم تقم الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين بسداد اي مبالغ خلال العام ، وتجدر الاشارة | وبالنسبة للمطابقة مع الشركة المصرية القابضة جارى التنسيق لإجراء المطابقة وتحصيل مستحقات الشركة وبالنسبة للرصيد الدائن وقدره ٢٦,٤ مليون جنيه فهو يمثل مستحقات الشركة المصرية القابضة عن نولون نقل القمح المستورد و سداده ورود هذه المبالغ من هيئة السلع التموينية خلال شهرى يوليو واغسطس ٢٠٢٥ ٠ |

| | |
|---|---|
| ان الشركة المصرية القابضة لها رصيد دائن بنحو ٢٦,٤ مليون جنيه بحسابات الموردين – نقل ورصيد مدين بحسابات العملاء بالاسكندرية بمبلغ ٧٥٠ الف جنيه مرحل منذ اكثر من عام (يونيو ٢٠٢٣).<br>**يتعين اجراء المطابقة اللازمة واتخاذ ما يلزم من تسويات فى ضوء ما تسفر عنه المطابقة وكذا العمل علي تحصيل كافة مستحقات الشركتين.** | |
| بلغت قيمة المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٥٠١ مليون جنيه مقابل مبلغ ٢٨٠ مليون جنيه في العام المالي السابق وبعد تدعيمها بمبلغ ١٥٥ مليون جنيه خلال العام هذا ولم نواف بالدراسة التي تم علي أساسها تكوين وتدعيم تلك المخصصات وكذا الالتزامات المحتملة والمكونه لمواجهتها وبيانها كما يلى :<br>*بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ ١٠٨ مليون جنيه بعد تدعيمه بنحو ٢٠ مليون جنيه خلال الفترة في حين أن المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب العقارية بالإسكندرية فقط بمبلغ ٤,٠٦٨ مليون جنيه لبعض مواقع الشركة تم الطعن عليها ولم يتم البت فيها كما أن أخر فحص ضريبي للشركة لضريبة الدخل وسداد الفروق الخاصة بها للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ وأخر فحص ضريبي لضريبة القيمة المضافة حتي ٢٠١٦/٦/٣٠ وتم رفع دعوى قضائية رقم ٥٠٣٩١ لسنة ٢٠٢٢ لاعتراض الشركة على قرار لجنة الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٠٢٠ والذى اسفر عن فروق فحص بنحو ٣٩ مليون جنيه ، وآخر محاسبة ضريبية للمرتبات حتي عام ٢٠٠٥ والدمغة حتي ٢٠٢٠.<br>*بلغ مخصص المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية مبلغ ٣٦٨ مليون جنيه بعد تدعيمه بمبلغ ٢٣ مليون جنيه خلال الفترة فى حين بلغ صافى تعاملات الشركة مع الهيئة المذكورة مدينة بنحو ٥٩,٩ مليون جنيه فقط .<br>**يتعين دراسة ما سبق مع ضرورة موافاتنا بالاسس التى تم من خلالها تكوين المخصصات سالفة الذكر وتعديلها بما يتناسب مع ما سبق ذكره.** | يتم تكوين المخصصات فى ضوء الإمكانيات المتاحة ويتم تعزيز المخصصات كلما أمكن ذلك وقامت الشركة بتدعيم مخصص المطابقات مع هيئة السلع التموينية لمواجهة أى فروق قد تنتج نتيجة المطابقات وخصوصا فى موضوع العجز فى القمح المحلى موسم ٢٠١٦ . |
| ***تضمن حساب الموردين ما يلى :***<br>- وردت عدة فواتير من الهيئة العامة لموانى بورسعيد باجمالى نحو ١٦,٩٠٨ مليون جنيه قيمة ايجار محطة الصب الجاف بالترخيص رقم ٥٤٧ برصيف عباس (الخاص بانشاء صومعة الغلال) عن الفترة من ولم تقم الشركة حتى تاريخ المراجعة<br>**يتعين اثبات استحقاق قيمة هذه الفواتير واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .** | بالنسبة لحق إنتفاع الخاص بالأرض المقام عليها مشروع الصومعة الجديدة بميناء بور سعيد تم مخاطبة الهيئة الاقتصادية لقناة السويس لإعفاء الشركة من سداد حق الإنتفاع أثناء تنفيذ الشروع وفى انتظار رد الهيئة الإقتصادية على طلب الشركة . |

| | |
|---|---|
| - نحو ٥٨,١ مليون جنيه تمثل قيمة ما أمكن حصره من مستحقات موردى النقل (شركة اعمال النقل ، شركة مطاحن مصر العليا ، شركة مطاحن مصر الوسطى ، الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين لم يتم إجراء مطابقات معهم للتاكد من صحة الارصدة .<br>**يتعين اجراء المطابقات اللازمة للتحقق من صحة تلك الأرصدة ، ، واجراء ما يلزم من تسويات بشأن الفروق ان وجدت ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة .** | جارى إجراء المطابقات مع الشركات الناقلة للقمح المستورد وسوف نوافيكم بها فور الإنتهاء منها وقد تم سداد هذه المبالغ للشركات الناقلة خلال شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٢٥ بعد ورود هذه المبالغ من هيئة السلع التموينية . |
| ***تضمنت حسابات دائنة للمصالح والهيئات ما يلى :-***<br>- نحو ١,٠٧٧مليون جنيه باسم /هيئة ميناء بورسعيد تتمثل في قيمة رسوم مزاولة النشاط المستحقة والتي يتم تحصليها لحسابها من العملاء النقدي دون أي سداد خلال العام .<br>**يتعين اجراء المطابقات مع الهيئات المذكورة ، مع اجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.** | تم سداده الى هيئة ميناء بورسعيد من ضمن مديونية الشركة لدى الهيئة بمبلغ٦,٣٥ مليون جنيها فى شهر سبتمبر ٢٠٢٥ . |
| -تضمن رصيد حساب مصروفات مستحقة السداد فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٩,٨ مليون جنيه قيمة مزايا عينية للعاملين الذى تم اعتمادها من مجلس ادارة الشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧والعرض على الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٦/٣٠.<br>**يتعين العرض على الجمعية العامة لاعمال شأنها** | الأمر معروض على الجمعية العامة للشركة للنظر بالموافقة |
| ***تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى ما يلى :***<br>- نحو ١٤٣,٦ مليون جنيه باسم (شراء وتطوير شفاط دمياط) قيمة مبلغ ٢,٩٠٠ مليون دولار المحصل من شركة فونيكس ما للتوكيلات الملاحية والتجارية عن التلفيات بالشفاط pl قدرة ٧٠٠/طن بميناء دمياط ملك هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والناتجة عن ارتطام مقدمة السفينة (DIAS) على الرصيف رقم ٢٨ بميناء دمياط .<br>**يتعين بحث ودراسة ما سبق مع موافاتنا بالإجراءات التى اتخذت بشأن تسوية المبلغ المحصل عن حادث الشفاط واجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.** | وبالنسبة للمبلغ المحصل كتعويض عن حادث الشفاط الذى يعمل فى ميناء دمياط منذ أكثر من ٣٥ عام فقد تم طرح مناقصة لإصلاح الشفاط ولم تتقدم إلا شركة وحيدة ونظراً لأن تكلفة الإصلاح التى وردت بالعرض الوحيد باهظة ولن يصل الشفاط إلى قدرته فى التفريغ ونظراً لقدم الشفاط وعدم وجود الشركة المنتجة له وتم طرح مناقصة لشراء شفاط جديد بدلاً من الشفاط التالف لعدم جدوى الإصلاح وسيتم سداد قيمة الشفاط الجديد من هذا المبلغ . |
| - نحو ١,١٢١ مليون جنيه قيمة الرسوم الشهرية التى تفرضها هيئة الميناء طبقا للقرار رقم ٨٠٠ لسنة٢٠١٦ عن عام٢٠٢٤/٢٠٢٣ والمستحقة على شركة اوشن اكسبريس عن تأجير المخازن ارقام ١، ٢، ٣ بميناء الدخيلة بمساحة ٦٠٨١م ٢ (ضمن مبالغ معلاة ٢٠٢٤/٢٠٢٣) .<br>**يتعين المطابقة مع هيئة الميناء ، وسداد مستحقاتها حتى لا تتعرض الشركة لاى غرامات واجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة.** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . |

| | |
|---|---|
| نحو ٦٤,٦ مليون جنيه تأمينات مقدمة من الغير فى تاريخ القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٦/٣٠بجميع قطاعات الشركة معظمها مرحل بذات القيمة منذ عدة سنوات لم نواف بالمتقادم منه او الذى انتهى الغرض منه .<br>**يتعين دراسة تلك الارصدة وموافاتنا بالمتقادم منها او الذى انتهى الغرض منه مع مراعاة احكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، وتعديلاته** | تتمثل معظم هذه المبالغ فى قيمة التأمين المحصل من المستأجرين لمخازن الشركة طبقاً للتعاقدات معهم ويتم رده بعد إنتهاء التعاقد وكذلك قيمة التأمين الذى يتم خصمه من المقاولين كضمان للأعمال ويتم صرفه بعد الانتهاء من استلام الأعمال وكذلك قيمة مبالغ التأمين التى تسدد من الموردين كتأمين فى دخول المناقصات ويتم ردها للموردين بعد انتهاء الغرض منها . |
| - نحو ٢٩,٤ مليون جنيه تحت مسمى " كسب الوقت ، مستحقة " تبين بشأنه ما يلى:-<br>*إستمرار الشركة فى إثبات عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى بدلاً من الإيرادات بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء ، والمادتين رقما ١، ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بعوائد كسب الوقت بأن تمنح عوائد كسب الوقت لمتعهد التفريغ (إيرادات للشركة).<br>*بلغ ما تم صرفه للعاملين خلال العام من الحساب نحو ٤٨ مليون جنيه تتمثل فى مكافأة ميزانية والمناسبات ومكافأة معاش، والمساهمة فى التأمين التكميلى للعاملين.<br>*لم يتم اجراء مطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن قيمة كسب الوقت المستحق فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ حيث كانت اخر مطابقة فى ٢٠٢٥/٢/٢٢.<br>**يتعين قيد عوائد كسب الوقت المحققة كإيرادات وفقا لما يقضى به معيار المحاسبة المصرى سالف الذكر وقرار رئيس الجمهورية والمنصرف منها كمصروفات مع ضرورة إجراء المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن كسب الوقت للتحقق من صحة الأرصدة إحكاماً للرقابة وما يترتب على ذلك من آثار ، واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك.** | يتم ذلك بناء على ما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ واستنادا إلى قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بالموافقة على استمرار إدراج عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى طبقا لقرارها السابق الصادر بجلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ وكذا الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ وكافة الجمعيات العامة العادية للشركة التالية وتم اعداد لائحة لتنظيم أعمال الصرف من حساب كسب الوقت واعتمادها من مجلس الإدارة بجلسته بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٩ . |
| - لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية الافصاح عن قيمة فروق العملة الناتجة عن ودائع وحسابات جارية بالعملات الأجنبية والبالغة نحو ٥,٢٣١ مليون جنيه ، وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية فقرة رقم (٥٢) فقرة (أ) بشان الافصاح مبلغ فروق العملة المعترف بها ...الخ.<br>**يتعين الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى المشار اليه بشأن الافصاح بالقوائم المالية .** | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |

| | |
|---|---|
| ***الرأى المتحفظ :***<br>**وفيما عدا تأثير ما تقدم والأمور المبينة بتقريرنا عاليه فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تعبر بعدالة ووضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة العامة للصوامع والتخزين (شركة مساهمة مصرية ) فى ٣٠ يونية ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.**<br>***مع عدم اعتبار ذلك تحفظا نشير الى :***<br>- ما زالت سجلات الأصول الثابتة بقطاع القاهرة تتضمن بعض مساحات الأراضى غير مطابقة للمساحات الواردة بعقود الملكية المسجلة ووجود بعض الفروق بينهما وذلك رغم تكرار قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بدراسة تلك الفروق بين المساحات المدرجة بسجل الأصول الثابتة ومساحتها بالعقود وإتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات وقد جاء برد الشركة عن مراجعة القوائم المالية بالعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ جارى إتخاذ الإجراءات اللازمة قانوناً بما يحافظ على حقوق الشركة كما جاء برد الشركة علي تقريرنا عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ أن هذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية ولا يوجد طلبات لأي جهات خارجية بشأن هذه المساحات وذلك لصومعة شبرا ومخزن غمرة.<br>**يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها إحكاماً للرقابة علي أصول الشركة .** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ونود أن ننوه بأن هذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية ولا يوجد طلبات لأي جهات خارجية بشأن هذه المساحات ٠ |
| - مازالت مصلحة الجمارك المصرية لم تلتزم بإخلاء مخازن البيوع الجمركية (مخزن غمرة) والذى صدر بشأنه حكم لصالح الشركة ضد مصلحة الجمارك فى الاستئناف رقم (٢٣/٨٦٨٠ق) بفسخ عقد التداعى والزام الجمارك بسداد مبلغ ٢٧٠ الف جنيه قيمة بفارق اجرة مخزن غمرة منذ بداية العقد حتى ٢٠١٦/١٢/٣١.<br>**يتعين اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.** | صدر الحكم لصالح الشركة ضد مصلحة الجمارك بالإخلاء والحصول على فروق عن القيمة الإيجارية والتعويض المستحق بإجمالى مبلغ ٦,٢٣٦ مليون جنيه وقامت مصلحة الجمارك برفع دعوى نقض أمام محكمة النقض حيث صدر الحكم من محكمة النقض فى الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم لحين النظر فى الموضوع وجارى المتابعة بمعرفة القطاع القانونى للشركة ٠ |
| - عدم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية صومعة دمياط ( الخرسانية )ملك هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والتي تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لإدارتها وتشغليها تنفيذاً | لم تتمكن اللجنة من الانعقاد بسبب الظروف التى مرت بها البلاد بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ وقد خاطبت الشركة هيئة المجتمعات العمرانية بالكتاب رقم ٢٨٥ المؤرخ ٢٠١١/٦/٢٧ أوضحت فيه بأنها لا تتحمل أي أعباء مالية تتمثل في الفوائد على |

| | |
|---|---|
| للقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ بالرغم من صدور قرار وزير الاستثمار رقم (٥) لسنة ٢٠١١ فى ٢٠١١/١/١٧ بتشكيل لجنة لدراسة أوجه الخلاف ، وعرض نتائج أعمالها على الأمانة الفنية للجنة فض المنازعات خلال شهر على الاكثر وهو الامر الذى لم يتم بعد حتى تاريخه .<br>**يتعين اتخاذ الإجراءات الواجبة لحسم الخلاف القائم حفاظاً على حقوق وأصول الشركة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها وما يترتب على ذلك من آثار.** | الديون المستحقة لاصول ثابتة ليست ملكها ولم يتم الرد على كتابنا منذ ذلك التاريخ وتم إعادة مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢م لتحديد موعد لعقد إجتماع للوصول إلى إتفاق لنقل ملكية الصومعة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف وأثناء الإجتماع قدمت شركة الصوامع ثلاث بدائل للموافقة على نقل ملكية الصومعة إليها :-<br>البديل الأول في حالة تحمل الصوامع القيمة كاملة تتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) فرق الفئات في التعامل بين فئة التفريغ فى صومعة دمياط ومثيلتها فى صومعة الإسكندرية من تاريخ تشغيل الصومعة فى ١٩٨٧/٢/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ عن الكميات الفعلية المفرغة حيث تم محاسبة الشركة عن تلك الفترة بفئة تشغيل دون إضافة التكاليف الرأسمالية.<br>البديل الثاني : تتحمل الصوامع بتكلفة إنشاء الصومعة طبقا لتقييم عام ١٩٨٩ بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد وتتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) الباقي والذى يمثل تكلفة تمويل إنشاء الصومعة<br>البديل الثالث تتحمل الهيئة ( وزارة المالية ) قيمة الإهلاك(التكاليف الرأسمالية) وتتحمل الصوامع الباقي بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه ولم يتم الوصول إلى إتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه بواقى التركيبات سيتم تسويتها بعد الإنتهاء من نقل ملكية الصومعة . |
| - مازال لم يتم تحديد قواعد للمعاملة المالية لمشروع إنشاء وتوريد وتركيب الصومعتين المعدنيتين بدمياط سعة ٧٠ ألف طن . والعامرية بالإسكندرية سعة ٦٠ ألف طن منذ عام ٢٠١٤ ( منحة لا ترد من دولة الامارات المتحدة العربية لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية ) على أن ينعكس الأثر المالى بحق انتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين هذا بخلاف ما تم استقطاعه من أراضي الشركة بمجمع السلام بالعامرية لإنشاء تلك الصومعة منذ عام ٢٠١٤ بواقع ٧٥٠٠م٢ ولم يتم تحديد موقف تلك المساحة والمعالجة المحاسبية المترتبة علي ذلك حتي مازالت ضمن أصول الشركة – بند الأراضي.<br>**يتعين ضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتحديد قواعد المعاملة المالية للمشروع وكيفية إدارة تشغيل الصومعتين مع الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين وما يترتب على ذلك من آثار والإفادة.** | صدر القرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترح نقل ملكية عدد (٢٥) صومعة المنشأة بتمويل من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية حيث بدأت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ ولم تصدر القرارات النهائية لحين الانتهاء من دراسة تقنين وضع الأراضى المقام عليها الصوامع الممولة من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة وتقوم الشركة بإدارة وتشغيل الصومعتين فى ضوء توصيات اللجنة بجلستها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥وسيتم اتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة. |
| -لازالت لم يتم الانتهاء من تسجيل المقر إداري جديد لمنطقة بورسعيد ( مباني وإنشاءات بمبلغ ٣,٣٥٠ | جارى المراجعة الفنية من قبل موثق الشهر العقارى تمهيداً لتوقيع |

| | |
|---|---|
| مليون جنيه) بمساحة نحو ٢٦٠ متر مربع و المشتراه من السيد / عبد الرحمن محمود محمد النقيب بموجب عقد بيع إبتدائي بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٧ بالرغم من سداد كامل مستحقات البائع بالمخالفة لشروط التعاقد والتى تقضى بسداد كامل الثمن بعد إنهاء إجراءات تسجيل الشقة وتحرير توكيل بالبيع.<br>**يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل وتوثيق المقر باسم الشركة حفاظا على حقوقها ، وتطبيق ما ورد بعقد البيع الابتدائي من شروط** | السيد اللواء الرئيس التنفيذى على العقد المشهر ٠ |
| - لازالت الاصول الثابتة تتضمن بعض الطاقات الإنتاجية المتاحة العاطلة والغير مستغلة منها أراضي ومباني ومخازن وآلات ومعدات بعضها صالح للعمل وبعضها متوقف لانتهاء التراخيص او تحت التطوير او صدرت له قرارات تكهين ولم يتم بيع بعضها حتي تاريخه معظمها مهلك دفتريا بالكامل . ومنها (ارض جراج الحضرة ،ساحة فينكس ، مجمع مخازن الدخيلة (١ ،٢ ،٣) بقطاع الاسكندرية - حوالى ٣٢,٢٢ الف متر مربع داخل ميناء دمياط ، بقطاع بورسعيد ودمياط - ارض جراج السيارات بالكيلو ٥ بمدينة سفاجا والبالغة مساحتها حوالى ٢٠ الف متر مربع ، عمارة مبني دار الضيافة ، عدد ٢ عمارة بجوار الصومعة خارج الميناء بمنطقة سفاجا.<br>**يتعين ضرورة حصر كافة الأصول والطاقات المتاحة والغير مستغلة ودراسة أوجه الاستفادة منها بما يعظم ايرادات الشركة .** | ]جارى دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم لإستغلال هذه الأصول بما يعود بالنفع على الشركة ٠ |
| ***تضمن حساب التكوين الاستثمارى ما يلى :***<br>- نحو ١٣,٤ مليون جنيه باسم مشروع رفع كفاء منظومة الحريق بمجمع السلام وذلك بمعرفة الشركة عن طريق التعاقد مع بعض الجهات المتخصصة لتوريد مهمات الحماية المدنية والاطفاء الذاتي وقد افاد السيد اللواء الرئيس التنفيذى للشركة انه تم الانتهاء من الاعمال وجارى الحصول على موافقة ادارة الحماية المدنية لمجمع السلام بالكامل .<br>- نحو ٤,٦٢٩ مليون جنيه باسم مشروع الاطفاء والانذار الألي لمكافحة الحريق بميناء الدخيلة ، والمسند للشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية مناقصة رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ مستخلص رقم (٣) جارى - مدة التنفيذ ٥ أشهر من تاريخ استلام الموقع في ٢٠٢٣/٨/١ - وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من الاعمال المطلوبة ، وقد افاد السيد اللواء الرئيس التنفيذى للشركة ان التاخير يرجع لمقاول التنفيذ وانه تم الانتهاء من تنفيذ ٩٥% من الاعمال وسيتم تنفيذ بنود التعاقد بعد الاستلام الابتدائ | تم الحصول على شهادة الحماية المدنية بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٩ ٠<br>جارى تنفيذ الاعمال بمعرفة الشركة العربية تمهيداً للحصول على موافقة ادارة الحماية المدنية |

| | |
|---|---|
| افادت الشركة بردها على التقرير التفصيلى انه تم الحصول على شهادة الحماية المدنية بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٩ وبالرغم من ذلك لم تقم الشركة باضافة تلك الاعمال الى حسابات الاصول الثابتة المختصة حتى تاريخه.<br>**يتعين موافاتنا باسباب عدم اضافة تلك الاعمال الى حسابات الاصول الثابتة المختصة والالتزام بما ورد بلائحة الشركة واوامر الاسناد واتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ علي حقوق الشركة .** | لم يتم سداد المستخلص الختامى لشركة الأندلس حتى يتم اقفال الحساب ٠ |
| -نحو ٣,٠١٣ مليون جنيه قيمة المنصرف (الشركة الهندسية للصناعات ) لأعمال رفع كفاء منظومة الحريق بصوامع ومنشاء الشركة بميناء دمياط المناقصة العامة رقم (٩) ٢٠٢٢/٢٠٢١ مدة التنفيذ من ٥ الى ٧ اشهر من تاريخ فى التعاقد فى ٢٠٢٢/١٠/٣ وقد افاد السيد اللواء الرئيس التنفيذى للشركة ان التاخير يرجع لمقاول التنفيذ وانه تم الانتهاء من تنفيذ ٩٥% من الاعمال وسيتم تنفيذ بنود التعاقد بعد الاستلام الابتدائى .<br>**يتعين تلافى اسباب التأخير ، و الاتصال بمقاول التنفيذ لسرعة انهاء وتنفيذ الاعمال المطلوبة والالتزام بما ورد بمدد التنفيذ وتفيذ بنود التعاقد المتعلقة بتأخير الاستلام.** | يتم المتابعة مع المقاول لانتهاء الاعمال ثم الحصول على موافقة ادارة الحماية المدنية ٠ |
| ***تضمن حساب استثمارات طويلة الأجل ما يلى :***<br>- نحو ٦ مليون جنيه قيمة استثمارات في سندات أوراق مالية مقابل إحتياطي سندات حكومية ببنك الاستثمار القومي بعائد ٣,٥% سنويا دون اتخاذ اجراءات قانونية بشأن استردادها .<br>- نحو ٧,٥ مليون جنيه استثمار فى شركة ارض مصر لعدد ٧٥٠ الف سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه/للسهم وبنسبة مساهمة نحو ٠,٢٩% من رأسمالها حققت الشركة عنها عائد بمبلغ ٣٥٠ الف جنيه فقط بنسبة ٤,٦٧% من اجمالى الاستثمار .<br>- نحو ١٤٠ ألف جنيه استمارات (بقطاع الاسكندرية) فى الشركة المتحدة للإسكان والتعمير لعدد ١١١٧٨٥ سهم بفئة ١,٢٥ جنيه للسهم بنسبة ٠,٠٨% من رأس مالها ، لم تتضمن إيرادات الشركة أية عوائد عنها خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ، وكذا الاعوام السابقة .<br>**يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو استرداد قيمة تلك السندات ، حفاظا على حقوق الشركة والاستفادة من تلك المبالغ في أغراض الشركة ،و موافاتنا بمدى الجدوى من الاستثمار فى شركتى / ارض مصر ، المتحدة للإسكان والتعمير لتعظيم إيرادات الشركة.** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠<br><br>سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠<br><br>سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |

| | |
|---|---|
| ***تضمن حساب المخزون ما يلى :***<br>- مازال المخزون يتضمن العديد من الاصناف الراكدة منذ عدة سنوات بلغت تكلفتها الدفترية نحو 3.9 مليون جنيه قبل خصم مجمع اضمحلال تلك الاصناف والبالغ نحو ١,٣٥٠مليون جنيه وفقا للحصر الذي تم بمعرفة الشركة .<br>**يتعين دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد وبطئ الحركة مع تطبيق ما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) بالمخزون - الفقرات أرقام ( ٩، ٢٨ ، ٣٤) .** | تم حصر المخزون الراكد وجارى عرض الاصناف التى يمكن استخدامها في باقي قطاعات الشركة وسيتم اتخاذ اللازم بشأن التخلص من المخزون المستغنى عنه بالبيع ٠ |
| - تضمنت ارصدة العملاء نحو 16.6 مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من حسابات العملاء المتوقفة بقطاعات ومناطق الشركة المختلفة منذ سنوات مكون مقابلها مخصص اضمحلال بنحو ١٥,٨ مليون جنيه (التجار المصريين ، مودرن موتورز ، فينكس لوجستيك ، زمزم ٠٠٠٠٠٠ ) رغم صدور احكام قضائية نهائية بشأن بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها .<br>**يتعين تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير ، ومتابعة تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوق الشركة ، وما يترتب على ذلك من آثار مع مراعاة ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية (٢٦) الأدوات المالية والاعتراف والقياس ، رقم (٤٧) الأدوات المالية** | هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية يتم متابعتها من القطاع القانونى بالشركة ٠ |
| - تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة الدائنة المرحلة بدون حركة بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣٥٠,٤ ألف جنيه (شركة الحسين بالاسكندرية ، شركة العربي للتجارة والصناعة ببورسعيد ، جمعية تسويق الارز بالقاهرة ) يتصل بذلك وجود تعاملات مسددة خلال الفترة للعميل/شركة العربى للتجارة والصناعة .<br>**يتعين الحصر ، وبحث تلك الأرصدة للوقوف علي طبيعتها وإتخاذ ما يلزم بشأنها والإفادة.** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| ***تضمنت الحسابات المدينة الاخرى ما يلى :***<br>- نحو ١,٨ مليون جنيه رصيد مدين وفقا لما امكن حصره باسم بعض العاملين شاغلي وحدات السكن الإداري بمعظم قطاعات ومناطق الشركة الذين انتهت مدد خدمتهم بالإحالة علي المعاش أو الوفاه تمثل القيمة الإيجارية المستحقة عليهم مقابل تعليتها لحساب الإيرادات رغم عدم تحصيلها من البعض والمرفوع لمعظمها دعاوى قضائية صدرت لبعضها احكام لصالح الشركة ولم تنفذ ودون دراسة مدى اضمحلال تلك الديون وذلك بخلاف نحو ١٤٠ الف جنيه جنيه أرصدة | صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته في ٢٠٢٥/٨/٢٦ بالآتى :<br>١- ايقاف اى تسكين جديد بالسكن الادارى اعتبارا من اليوم ٢٠٢٥/٨/٢٦ ٠<br>٢-نهو الاسكان الوظيفى ( السكن الادارى) بالشركة العامة للصوامع والتخزين بحد اقصى ٢٠٢٧/٦/٣٠ ٠<br>٣-فى حالة انهاء الخدمة لغير سبب المعاش او الوفاة قبل ٢٠٢٧/٦/٣٠ يتم الاخلاء اعتبارا من الشهر التالى لتاريخ انهاء الخدمة ٠<br>٤-فى حالة وفاة قاطن الوحدة السكنية " المستفيد الرئيس" يتم الاخلاء بعد تاريخ الوفاة بالشهر التالى ٠<br>٥- فى حالة وصول " المستفيد الرئيسى " للوحدة السكنية لسن المعاش قبل ٢٠٢٧/٦/٣٠ يتم اخلاء الوحدة قبل بلوغه السن بسته اشهر ٠ |

| | |
|---|---|
| دائنة بقطاع بورسعيد ودمياط .<br><br>- نحو ٦٣١,٨ الف جنيه وفقا لما امكن حصره من أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات ( هيئة ميناء الاسكندرية ، شركة الملاحة الوطنية ، شركة ممفيس للتوكيلات )بعضها مرفوع بشأنها قضايا متداولة والبعض الاخر صدر بشأنها احكام قضائية ولم يتم تنفيذها .<br>**يتعين الالتزام بعقود السكن الاداري واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة ، وتحصيل تلك المستحقات ، مع مراعاة ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول.** | ٦- يتم تعميم تركيب عدادات مسبوقة الدفع فى كافة وحدات السكن الادارى " كهرباء – مياه – غاز "<br><br>جارى متابعة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الشركة بمعرفة القطاع القانونى ٠ |
| - تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى نحو ١٨,٩ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة متوقفة بمختلف قطاعات ومناطق الشركة<br>**يتعين ضرورة الحصر ، وبحث ودراسة تلك الأرصدة وإتخاذ اللازم بشأنها.** | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| - بلغ صافي الربح (بعد الضريبة) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٢٦٥,٢ مليون جنيه مقابل نحو ٢٠٦ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق بزيادة قدرها نحو ٥٩,٢ مليون جنيه بنسبة ٢٨,٧% منها وقد تبين الاتي :<br>*بلغ مجمل الربح نحو ٣٤٣,٥ مليون جنيه مقابل نحو ٣٨٩,٥ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق بنقص قدره نحو ٤٦ مليون جنيه بنسبة نقص ١١,٨% ويرجع اهم اسباب ذلك الى خسارة نشاط الصوامع بنحو ٤٣,٨ مليون جنيه بدون الايرادات والاعباء الغير متعلقة بالنشاط.<br>*ساهمت الإيرادات العرضية (ايرادات استثمارات مالية ، فوائد دائنة ، ايرادات وارباح متنوعة ، ارباح فروق عملة ، ارباح رأسمالية ) الغير متعلقة بالنشاط بنسبة 35.1% من مجمل الربح البالغ نحو ٣٤٣,٥ مليون جنيه والبالغ قيمتها نحو 120.7 مليون جنيه .<br>* أسفرت نتائج أعمال بعض الأنشطة ( صوامع امبابة ، شيرا ، العامرية ، دمياط ، سفاجا - النقل بسيارات الشركة بالاسكندرية ، التفريغ والشفاطات ) عن صافى خسائر بدون الايرادات والاعباء الغير متعلقة بالنشاط بلغت | تسعى الشركة إلى تعظيم إيراداتها من الأنشطة الجارية مع الإحاطة بأن هذه الإيرادات مرتبطة بالنشاط الجارى ٠<br><br>ويرجع السبب في تحقيق خسائر في نشاط صومعتى شبرا وإمبابة إلى انخفاض كمية الأقماح المخزنة بهما وبالنسبة للشفاطات لإنخفاض عدد البواخر التى تم توجيهها إلى ميناء الدخيله هذا بالإضافة إلى عدم تناسب فئات التعامل مع العميل الرئيسى للشركة (الهيئة العامة للسلع التموينية) مع تكاليف تشغيل هذه الأنشطة التى تزيد بصفة مستمرة وخصوصاً أسعار القوى المحركة (السولار والكهرباء والزيوت) وأسعار قطع الغيار والزيادة السنوية في حق الانتفاع في الموانئ وكذلك الزيادات الحتمية في أجور ومرتبات العاملين ٠ |

| | |
|---|---|
| قيمتها نحو ٩٥,٨ مليون جنيه .<br>**يتعين ضرورة بحث أسباب تحقيق تلك الأنشطة لخسائر والعمل على معالجتها واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعظيم العائد على الانشطة الرئيسية للشركة وما يترتب على ذلك من آثار على نتائج اعمال الشركة.** | |
| - أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها بالشركة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ عن وجود بعض أوجه القصور فى أعمال ومتطلبات السلامة والصحة المهنية بمطاحن الشركة بيانها كالتالي :<br>*عدم وجود نظام للتكاليف البيئية ، حيث تبين عدم حصر التكاليف المرتبطة بالنشاط البيئى وتبويبها من حيث تكاليف رأسمالية وجارية وكذا تكاليف مباشرة أو غير مباشرة. | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| *مازال ضعف نظم سحب وتجميع الأتربة بصومعة دمياط حيث أن جميع فلاتر الصومعة البالغ عددها ٢٢ فلتر تقوم بسحب الأتربة وشفطها من جميع النقاط وإعادة ضخها مرة أخرى مع مسار الأقماح لعدم وجود نظام تجميع الأتربة بخلية مستقلة أسوة بباقى الأنظمة المتواجدة بصوامع الشركة . | جارى دراسة تصميم نظام سحب وتجميع الاتربة من خطوط وخلايا الصرف بالصومعة وربطها بنظام سحب الاتربة بالصومعة المعدنية الجديدة٠ |
| *عدم توصيل شبكة الصرف الصحى لمجمع السلام بالعامرية ، و صومعة سفاجا بالشبكة العمومية ويتم الصرف عن طريق بيارات يتم كسحها دوريا .<br>*ما زال لم يتم الانتهاء من تنفيذ مشروع تغيير نظام سحب وتجميع الأتربة بالصومعة القديمة بالإسكندرية بتكلفة نحو ٢,٥ مليون جنيه حيث تم إستلامها إبتدائياً فى أغسطس ٢٠١٠ ولم يتم إستلامها نهائياً لوجود بعض الملاحظات. | قامت هيئة ميناء الإسكندرية بالإنتهاء من تنفيذ محطة الصرف الصحى وتم توصيل شبكة الصرف الصحى للصوامع بالمحطة أما بخصوص عدم ربط شبكة الصرف الصحى بمجمع السلام فلم تنتهى المحافظة من هذا المشروع ولا يوجد بالمنطقة شبكة صرف صحى وتم إدراج مبلغ ٢,٥ مليون جنيه ضمن الموازنات الإستثمارية للشركة استعداداً لإجراء الربط على شبكة الصرف الصحى العمومية فور إنتهاء محافظة الإسكندرية منها وبالنسبة للصرف الصحى لصومعة سفاجا يتم تصريف صرف الصومعة من خلال بيارات نظراً لعدم وجود شبكة صرف صحى عمومية فى المنطقة الموجود بها ٠ |
| *عدم وجود مخزن مخلفات خطرة لتخزين فوارغ الزيوت المعدنية والزيوت المرتجع وعبوات المواد الكيميائية المستخدمة في التبخير (المخلفات الخطرة) بكل من صومعتي دمياط واسكندريه وميناء الدخيلة وسفاجا.<br>*عدم وجود شبكة لإنذار الحريق والاطفاء بمحطة الوقود والزيوت بقطاع النقل بمجمع السلام بقطاع اسكندريه كما تبين لنا عدم تدوين اى بيانات لمتابعة طفايات الحريق، وعدم تغطية تنكات السولار بمظلة لحمايتها من شدة الحرارة عليها. | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠<br>تم تنفيذ أعمال منظومة الحماية المدنية لمجمع السلام وقطاع النقل وتم الحصول على شهادة الحماية المدنية بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٩ ٠ |

| | |
|---|---|
| *عدم وجود ستائر معدنية أسفل صوامع الصرف لحجز الأتربة أثناء صب الأقماح في عربات السكك الحديدية والنقل النهرى والسيارات مما يؤدي الي تطاير الغبار والاتربة عند القيام بتحميل سيارات النقل الثقيل للقمح الصب وذلك بصوامع الشركة المختلفة .<br>**يتعين بحث ما تقدم واتخاذ اللازم بشأنها حفاظا علي البيئة وأعمالا لأحكام قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ المعدل بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩** | |

**. والله ولى التوفيق ،،،،،،**

**التوقيع (** )

**لواء / ياسر محمد مرسى هيكل**

**الرئيس التنفيذى للشركة العامة للصوامع والتخزين**

الشركة العامة للصوامع والتخزين

# رد الشـــــركة
## على تقرير مراقب الحسابات
## عن القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ م

| الملاحظـــــة | الـمـســـؤول |
|---|---|
| ١) تبين لنا عدم الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" فقرة (٧٩) بند (أ) "الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول الثابتة المُعطلة بصفة مؤقتة"، وبند (ب) من نفس الفقرة "الإفصاح عن القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ولازالت تستخدم"، كما يتم تحميل الشركة بكامل قسط الاهلاك عنها. | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |
| ٢) ما زالت هناك بعض مساحات الأراضي بسجل الأصول الثابتة للشركة غير مطابقة للمساحات الواردة بعقود الملكية المسجلة، رغم قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة، بدراسة تلك الفروق واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ونود أن ننوه بأن هذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية وجميع هذه الأراضى في حيازة الشركة حيازة هادئة ولا يوجد طلبات لأي جهات خارجية بشأن هذه المساحات |
| ٣) للعام الثالث على التوالي لم تحصل الشركة على إلتعويض المستحق عن أرض منطقة السبتية والكائنة في ٨ شارع السبتية - ميدان رمسيس - محافظة القاهرة والبالغ مساحتها ٦١٢٠ م٢، حيث تم تسليم مبنى مخازن السبتية للقوات المسلحة في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ كما هو وارد بمحضر جرد الأراضي والمباني والانشاءات في يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٣/٦/١٩ ، حيث بلغت مساحة المباني ٥٨٩٥ م٢ والذى يشغل ٩٦% من إجمالي المساحة الكُلية للأراضي والبالغ مساحتها ٦١٢٠م٢ دون وجود مستندات أو قرارات أو قوانين مؤيدة لعملية التسليم ، وكذا عدم الإفصاح بالقوائم المالية عن كافة الأثار المالية والقانونية والضريبية المترتبة على ذلك وانعكاسها على دفاتر الشركة ، مُشيرين إلى أنه بلغت التكلفة الدفترية للمباني المستبعدة ٧٠٣٥٤ جنيه مصري ولا زالت الأصول الثابتة تتضمن القيمة الدفترية للأراضي والبالغ رصيدها ١٠٥٢٦ جنيه مصري ، ولم تحصل الشركة على أية تعويضات حتى تاريخه ،ولا توجد لدينا أية مؤشرات تُحدد القيمة العادلة لتلك المباني والأراضي لتحديد قيمة التعويض المستحق للشركة. | جارى متابعة حصول الشركة على التعويض المناسب عن أرض السبتية حيث تم حضور اجتماع بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٩ بهيئة مستشارى مجلس الوزراء فى حضور ممثل عن محافظة القاهرة ووزارة الدفاع (الشركة الوطنية للطرق) حيث تم التوافق فى الاجتماع على قيام المختصين بمحافظة القاهرة بالتنسيق مع المختصين بوزارة الدفاع وشركة الصوامع لعقد اجتماع لبحث إمكانية وكيفية تعويض الشركة عن الأرض بعد التحقق من طبيعتها القانونية وسندات الملكية وموافاة هيئة مستشارى مجلس الوزراء بنتائج تلك التنسيقات خلال شهر من تاريخه . |
| ٤) يتضمن سجل الأصول الثابتة للشركة، أرض مجمع السلام بالعامرية والمنزوع ملكيتها لإنشاء كوبري الطريق الدولي الساحلي والصادر بشأنها قرار رئيس مجلس | جارى متابعة تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة بمعرفة القطاع القانونى بالشركة . |

| | |
|---|---|
| الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٨ والبالغ مساحتها ٩٠٨٦٠ م٢ ولم تحصل الشركة على أية تعويضات حتى تاريخه على الرغم من صدور حكم لصالح الشركة بأحقيتها في تعويض بمبلغ ٣٨ مليون جنيه تقريباً، ولا توجد لدينا أية مؤشرات تُحدد القيمة العادلة لتلك الأرض لتحديد قيمة التعويض المستحق للشركة. | |
| ٥)عدم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٦٨٩,٥ م٢ المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتي المريوطية ومنطقة السبتية والمرفوع بشأنهما دعوتين ضد محافظتي الجيزة والقاهرة، وصدر عنها حكم لصالح الشركة بالتعويض. | هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية ويتم متابعتها من القطاع القانونى بالشركة . |
| ٦)لم تتمكن إدارة الشركة حتى تاريخه من الانتهاء من اجراءات نقل ملكية وأعباء صومعة دمياط والمملوكة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لإدارتها وتشغيلها وفقا للقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧. | لم تتمكن اللجنة من الانعقاد بسبب الظروف التى مرت بها البلاد بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ وقد خاطبت الشركة هيئة المجتمعات العمرانية بالكتاب رقم ٢٨٥ المؤرخ ٢٠١١/٦/٢٧ أوضحت فيه بأنها لا تتحمل أي أعباء مالية تتمثل في الفوائد على الديون المستحقة لأصول ثابتة ليست ملكها ولم يتم الرد على كتابنا منذ ذلك التاريخ وتم إعادة مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢م لتحديد موعد لعقد إجتماع للوصول إلى إتفاق لنقل ملكية الصومعة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف وأثناء الإجتماع قدمت شركة الصوامع ثلاث بدائل للموافقة على نقل ملكية الصومعة إليها :-<br>البديل الأول في حالة تحمل الصوامع القيمة كاملة تتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) فرق الفئات في التعامل بين فئة التفريغ فى صومعة دمياط ومثيلتها فى صومعة الإسكندرية من تاريخ تشغيل الصومعة فى ١٩٨٧/٢/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ عن الكميات الفعلية المفرغة حيث تم محاسبة الشركة عن تلك الفترة بفئة تشغيل دون إضافة التكاليف الرأسمالية.<br>البديل الثاني : تتحمل الصوامع بتكلفة إنشاء الصومعة طبقا لتقييم عام ١٩٨٩ بقرض طويل الآجل على أقساط سنوية بدون فوائد وتتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) الباقي والذى يمثل تكلفة تمويل إنشاء الصومعة<br>البديل الثالث تتحمل الهيئة ( وزارة المالية ) قيمة الإهلاك(التكاليف الرأسمالية) وتتحمل الصوامع الباقي بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه ولم يتم الوصول إلى إتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه بواقى التركيبات سيتم تسويتها بعد الإنتهاء من نقل ملكية الصومعة . |
| ٧)عدم التزام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، ولم تقم بتعديل السياسات المحاسبية والافصاح عن أثر التطبيق على القوائم المالية، وهي كالتالي:<br>- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية، كما يتعين تعديل مسمى الاستثمارات | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |

| | |
|---|---|
| طويلة الأجل إلى المُسميات المُدرجة بمعيار المحاسبة المصري (٤٧) "الأدوات المالية" وفقا لطبيعة الاستثمار.<br>- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الايراد من العقود مع العملاء".<br>-عدم تطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" - ولم نتمكن عن طريق الإجراءات البديلة من التحقق من صحة واكتمال إيرادات الإيجارات التي تم تسجيلها على قائمة الدخل للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥. | |
| ٨)تبين لنا عدم الالتزام بالإفصاح بالإيضاحات المتممة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" فيما يلي:<br>- مخالفة الفقرة رقم (١٣٤) والتي تنص على أنه "على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهداف وأساليب إدارة رأس المال".<br>- مخالفة الفقرة رقم (٣٨) بالإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يخص الايضاحات المرتبطة بالقوائم المالية للفترة (الإيضاح الخاص بالأصول الثابتة). | سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . |
| ٩) لم نوافق بدراسة الانخفاض في قيمة المخزون المعدة بواسطة الشركة والتي توضح قيمة أرصدة المخزون الراكد وبطيء الحركة على مستوى مخازن الشركة بجميع الفروع وكذا الأصناف التي تم اعتبارها مضمحلة في ضوء ما ورد بالفقرات أرقام من (٢٨ إلى ٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون"، مما أدي لعدم تحققنا من قيمة الانخفاض الواجب خصمه من أرصدة المخزون في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥. | تم حصر المخزون الراكد منذ عدة سنوات بلغت تكلفتها الدفترية حيث بلغت قيمته نحو ٣,٨مليون جنيه وتم عمل مخصص هبوط فى أسعار المخزون بمبلغ ٢,٤٢٥ مليون جنيه وهذا المخصص كافى لمواجهة أى انخفاض فى الأسعار قد تنتج نتيجة التخلص من المخزون المستغنى عنه بالبيع . |
| ١٠) لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " على الأصول المالية ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية ٣٠ يونيو ٢٠٢٥. | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . |
| ١١) لم تقم إدارة الشركة حتى الان بتحصيل بعض المديونيات المتوقفة منذ عدة سنوات بلغ ما أمكن حصره مبلغ ١٦ مليون جنيه والمكون مقابلها مخصص بنحو ١٥،٧٧ مليون جنيه، على الرغم من صدور احكام قضائية نهائية لصالح الشركة لبعضها واخرى مازالت متداولة بالقضاء. | هذه الموضوعات صادر بها أحكام قضائية لصالح الشركة وجارى متابعة تنفيذها بمعرفة القطاع القانونى بالشركة . |

| | |
|---|---|
| تحققنا من صحة أرصدة الشركة القابضة للصناعات الغذائية بدفاتر الشركة، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تلك الأرصدة في ذلك التاريخ. | |
| ١٨) تبين لنا عدم وجود مطابقات مع شركة مطاحن مصر الوسطي في ٢٠٢٥/٦/٣٠، مما أدى إلى عدم تحققنا من صحة أرصدة شركة مطاحن مصر الوسطي بدفاتر الشركة، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تلك الأرصدة في ذلك التاريخ. | جارى إجراء المطابقات مع الشركات الناقلة للقمح المستورد وسوف نوافيكم بها فور الإنتهاء منها • |
| ١٩) مازالت الشركة مستمرة في إثبات العوائد المحققة من كسب الوقت ضمن الارصدة الدائنة الاخرى وعدم اثباتها كإيرادات والمنصرف منها كمصروف بقائمة الدخل بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) "عرض القوائم المالية"، ورقم (٤٨) "الايراد من العقود مع العملاء" والمادتين رقم (١)، (٤) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ والخاص بعوائد كسب الوقت بأن تمنح عوائد كسب الوقت لمتعهد التفريغ. | يتم ذلك بناء على ما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ واستنادا إلى قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بالموافقة على استمرار إدراج عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى طبقا لقرارها السابق الصادر بجلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ وكذا الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ وكافة الجمعيات العامة العادية للشركة التالية وتم اعداد لائحة لتنظيم أعمال الصرف من حساب كسب الوقت واعتمادها من مجلس الإدارة بجلسته بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٩ • |
| ٢٠) لم نواف بدراسة المخصصات ضمن الالتزامات المتداولة (مخصص مطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية) والبالغ رصيده ٣٦٨ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠، وبالتالي لم نتمكن ولم نتحقق من حاجة الشركة لتدعيم أو تخفيض تلك المخصصات. | يتم تدعيم المخصصات كلما أمكن ذلك لمواجهة أى إلتزامات متوقعة طبقاً للموضح بمرفقات الإيضاحات المتممة • |
| ٢١) لم نوافَ بالدراسة الخاصة بمخصصات طويلة الأجل ضمن الالتزامات غير المتداولة (الضرائب المتنازع عليها – المطالبات والمنازعات) والبالغ رصيدها ١٣٣ مليون جنيه، كما لم توافينا الشركة بأية مطالبات واردة من مصلحة الضرائب أو أية جهات سياديه أو غير سياديه أخرى، وكذا لم نواف بموقف القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وقيمة الالتزام المطلوب عن كل قضية واحتمالات المكسب والخسارة، وبالتالي لم نتمكن ولم نتحقق من حاجة الشركة لتدعيم أو تخفيض تلك المخصصات. | يتم تدعيم المخصصات كلما أمكن ذلك لمواجهة أى إلتزامات متوقعة طبقاً للموضح بمرفقات الإيضاحات المتممة • |
| ٢٢) لم يتم الإفصاح عن كافة البيانات الخاصة بالقرض طويل الأجل الممنوح للشركة من صندوق أوبك للتنمية الدولية بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (الغرض من القرض - شروط القرض - قيمة القرض - أسعار الفائدة - | تم الإفصاح عن القرض طويل الأجل الممنوح للشركة من صندوق الأوبك للتنمية الدولية فى الإيضاحات المتممة صفحة ٢٦ تحت بند الإلتزامات التعاقدية وصفحة رقم ٢٥ تحت بند تكوين استثمارى • |

| | |
|---|---|
| فترات السداد - المستخدم من القرض ... الخ)، كما لم يتم الإفصاح عن تكلفة الاقتراض المُرسملة خلال الفترة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرة (٦١) ومعيار رقم (١٤) تكاليف الاقتراض فقرة رقم (٢٦). | |
| ٢٣) تبين لنا مخالفة إدارة الشركة للفقرات رقم ٣٢ و ٣٣ من معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية حيث نصت الفقرة ٣٢ على "على المنشأة ألا تقوم بإجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات أو الدخل والمصروفات ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحا به بمقتضى معيار محاسبة مصري" ، كما نصت الفقرة ٣٣ على "على المنشأة أن تعرض بصورة منفصلة الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات حيث إن إجراء مقاصة في قائمة المركز المالي أو في قائمة الدخل.أو في قائمة الدخل الشامل يقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي حدثت وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة إلا إذا كانت المقاصة تعكس جوهر المعاملة أو الحدث ولا يعتبر من قبيل المقاصة عرض الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم التخفيضات الخاصة بها ومنها على سبيل المثال خصم التخفيض الناتج عن تقادم المخزون الراكد من بند المخزون وخصم الاضمحلال الناتج عن الديون المشكوك فيها من بند المدينين". | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| هذا وقد بلغ ما أمكن حصره بالعينة المختارة صافي ايرادات تم تسجيلها بدفاتر الشركة بمبلغ ١,٤١٣ مليون جنية مصري في شهر يونيو ٢٠٢٥، نتيجة قيام إدارة الشركة بإجراء مقاصة بين ايرادات عمولة تسويق قمح هيئة السلع التموينية والبالغ قيمتها ٢,٩٣٥ مليون جنيه مصري شاملة القيمة المضافة (٣٦٠ ألف جنيه مصري) وبين المستحق لمقاولي الباطن والبالغ قيمته ١,١٦٢ مليون جنيه مصري. | **تم اجراء التسويات اللازمة فى تعديلات ٢٠٢٥/٦/٣٠ ٠** |
| **مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً**<br>١)تبين لنا أن رصيد النقدية والأرصدة بالبنوك في 30 يونيو ٢٠٢٥ يبلغ نحو ٨٧٤،٧٨٩ مليون جنيه مصري، مقابل مبلغ نحو ٧٣٦،٤٦٧ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ ونوصى بضرورة استغلال السيولة النقدية المتاحة في مجالات عمل مرتبطة بأنشطة الشركة والتي تحقق أقصى عوائد اقتصادية للشركة كما نوصى بعمل دراسة بصفة دورية للسيولة النقدية للشركة وكيفية استغلال | نود أن ننوه بأن مبلغ النقدية المذكور تقابله إلتزامات الشركة قبل الغير والعاملين والمساهمين وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبى وتمويل المشروعات الإستثمارية ٠ |

| | |
|---|---|
| هذه السيولة واستثمارها في أوجه أنشطة تحقق أقصى عائد للشركة. | |
| ٢)عدم وجود مخزن للمخلفات الخطرة لتخزين فوارغ الزيوت المعدنية ومرتجع الزيوت وعبوات المواد الكيميائية المستخدمة في التبخير بكل من صومعتى دمياط والاسكندرية وميناء الدخيلة وسفاجا. | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| ٣)تم إعداد تقرير تأكد مستقل عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة. | تم استلام التقرير وسيتم اتخاذ اللازم ٠ |
| **البيئـــــة** | |
| - تبين لنا عدم انتهاء الشركة من استكمال الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة وفقا للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ في شأن البيئة، حيث تبين لنا ما يلي: | |
| * عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة التكاليف البيئية محللة إلى رأسمالية وجارية. | سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ |
| * عدم استخدام العمال لأجهزة الوقاية كالكمامات والسماعات وملابس العمل. | تم التنبيه على كافة العاملين بضرورة الإلتزام واستخدام أجهزة الوقاية (الكمامات والسماعات والملابس) ٠ |
| * عدم وجود ستائر معدنية أسفل صوامع التحميل. | سيتم إجراء المعاينة الفنية وإتخاذ مايلزم فى ضوء المعاينة ٠ |
| * يتم تصريف مخلفات بعض مواقع الشركة من خلال بيارات غير صحية وليس على شبكة الصرف الصحي. | يتم ذلك نظراً لعدم وجود شبكة صرف صحى عمومية فى هذه المواقع وستقوم الشركة بالربط فور تنفيذ شبكة الصرف الصحى العمومية فى هذه المناطق٠ |
| * عدم كفاءة نظم سحب وتجميع الأتربة ببعض مواقع الشركة. | سيتم إجراء المعاينة الفنية وإتخاذ مايلزم فى ضوء المعاينة ٠ |
| **تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى** | |
| - تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية. | |
| - البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المُعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر. | |

**والله ولى التوفيق ،،،،،،**

**التوقيع (** )

**لواء / ياسر محمد مرسى هيكل**

**الرئيس التنفيذى للشركة العامة للصوامع والتخزين**